الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس:	السيد موثاورا	(كينيا)
ثم:	السيد هولوهان (نائب الرئيس)	(ايرلندا)
ثم:	السيد موثاورا (الرئيس)	(كينيا)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ضمن بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.4/50/SR.13
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/50/13 و Add.1، و Add.1/Corr.1، و Add.1/Corr.2 (باللغة العربية فقط)، و A/50/82-S/1995/135، و A/50/159-S/1995/312، و A/50/168-S/1995/341، و A/50/428، و A/50/450، و A/50/451، و A/50/491 و A/50/500 و A/50/531)

١ - كبير الأساقفة مارتينو (مراقب الكرسي الرسولي): وجه الانتباه إلى خطوتين هامتين في عملية إحلال السلام في أرض مقدسة لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين. كانت الأولى هي الاتفاق الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي بدأ بمقتضاه سحب القوات الإسرائيلية وإنشاء مناطق تتمتع بالحكم الذاتي. أما الخطوة الثانية فهي تعيين سعادة السيد عفيف صافيه ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الكرسي الرسولي. وقال إنه لا بد من توفير كافة وسائل الدعم المعقولة لأولئك الذين يعملون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة، حيث أنه لا تزال توجد في المنطقة قوى متطرفة تلحق الموت والضرر بالمدنيين الأبرياء.

٢ - ومضى يقول إنه إذا أريد للحكم الذاتي أن يتسم بمعنى حقيقي للشعب الفلسطيني، فإن المجتمع الدولي لا بد وأن يضمن توجيه التمويل بدقة لخلق فرص العمالة. فضمان توفير الوظائف للفلسطينيين هو بالتأكيد أحد السبل لضمان الأمن لإسرائيل. فالشباب الذين تعطل تعليمهم من جراء الانتفاضة وإغلاق المدارس لا بد وأن يتعلموا قيم التعددية والتعاون في نظام تعليمي يعكس الرغبة في السلام والوئام. وأشار إلى أن البعثة البابوية لفلسطين تعمل مع اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٩ في مجالات التعليم والخدمات الصحية والإغاثة، وذلك بالتعاون مع العديد من الوكالات المانحة من كافة أنحاء العالم.

٣ - ووجه الانتباه إلى ما يساور وفده من قلق بشأن مدينة القدس المقدسة؛ فكما قال البابا يوحنا بولس الثاني، لا بد وأن يحاط طابعها الفريد والمقدس بضمانات دولية تكفل وصول جميع المؤمنين إليها. ولا بد من ضمان حقوق متساوية لليهود والمسيحيين والمسلمين، والسماح لهم جميعا بحرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة. وقال إن وفده يأمل أن يتم احترام التراث الروحي للمدينة، وألا تُبذل أي محاولة لا داعي لها لتغير ديموغرافية القدس والمناطق المحيطة بها أثناء سير المفاوضات. وأكد أن المفاوضات بشأن وضع القدس لا بد وأن تنطوي على بُعد روحي إذا أريد للديانات الثلاث أن تستمر في الوجود الحي هناك.

٤ - وأثنى على الجهود التي يقوم بها المفاوضون في عملية السلام، وعلى الخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقال إن كلمات البابا يوحنا بولس الثاني أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن ضرورة توفر أخلاقيات تضامن يمكن أن تنطبق بصورة ملائمة على عمل الوكالة. فكما قال البابا، لا يمكن النظر إلى التعاون الدولي الذي دعا إليه ميثاق الأمم المتحدة على أنه يقتصر على مد يد المساعدة والعون فقط، بل إنه يتطلب التزاما بالتضامن، بما يمكّن الآخرين من تحقيق الإبداع الذي يتميز به الإنسان.

٥ - السيد فاولر (كندا): قال إنه على الرغم من القيود المفروضة على حرية تحرك أفراد الوكالة، وهو ما يشكل قلقا بالغا لكندا، فإن الوكالة تواصل عملها في تحسين أوضاع حياة كثير من اللاجئين من خلال تطوير الهياكل الأساسية الضرورية. وقال إن عملية السلام تحرز تقدما في الشرق الأوسط، وهو ما يتبين من التوقيع مؤخرا على الاتفاق المؤقت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والنجاح في إقامة علاقات ثنائية بين إسرائيل والأردن في السنة التي أعقبت توقيع معاهدة السلام بينهما. وشجع على استئناف المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان.

٦ - ومضى يقول إن الوكالة، فيما تبذله من جهود لتنسيق أنشطتها مع السلطة الفلسطينية، قد أظهرت تفهمها للشواغل الفلسطينية، وأبدت استعدادها للتكيف مع حالة تتسم بالتغير المستمر. وقال إن الوكالة أسهمت إسهاما لا يُقدر في أعمال الفريق العامل المعني باللاجئين، حيث كانت تتعاون على كافة المستويات في تنفيذ المشاريع المحددة. وأعرب عن أمله في أن يدعم المجتمع الدولي بسخاء المرحلة الثانية من برنامج تنفيذ السلام، التي حولت أهداف عملية السلام إلى مكاسب ملموسة للاجئين والمشردين بخلق آلاف الوظائف. غير أنه أشار إلى أن كندا لا تزال تشعر بالقلق إزاء افتقار الوكالة للموارد، وأنها تعمل من أجل زيادة المساهمات في برامجها.

٧ - واستطرد يقول إنه مع مضي عملية السلام قدما، تظل الوكالة بمثابة واحدة من قوى الاستقرار في المنطقة. وأشار إلى أنه من الأهمية أن يجري التخطيط بدقة لنقل مهام الوكالة في نهاية المطاف إلى السلطة الفلسطينية لتوطيد القدرات الإدارية والتنفيذية للسلطة الفلسطينية، وللمؤسسات الفلسطينية الناشئة. ونبه في الوقت ذاته إلى أن المجتمع الدولي يجب ألا يتجاهل أولئك اللاجئين والمشردين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين يشكلون الأغلبية الساحقة في واقع الأمر.

٨ - واختتم كلمته بقوله إن إنجاز مهام الوكالة يظل يمثل أولوية لكندا، التي احتفظت بمستوى مساهماتها رغم تخفيضات الميزانية في الميادين الأخرى، وقال إنها ستواصل دعم عملية السلام إلى أن يتسنى للوكالة أن تكمل المهمة الموكلة إليها منذ ٤٥ عاما.

٩ - السيدة بانتسي (بوتسوانا): قالت إن السعي وراء تحقيق المثل الأعلى المتمثل في إحلال سلام دائم والتخفيف من معاناة البشر يقتضي توفر الإرادة السياسية الطيبة وبذل جهود لا تعرف الكلل من جانب جميع الدول الأعضاء. وأضافت أن الوكالة حققت قدرا من النجاح في توفير الإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. ولا سيما في ميداني التعليم والصحة. ورحبت بالتوقيع مؤخرا على الاتفاق المؤقت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبالخطابات المتهادنة التي ألقاها الزعماء الفلسطينيون والإسرائيليون في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ومضت تقول إن هناك أملا في أن تكون دائرة الصراع والعنف قد انكسرت، وفي أن يعود السلام والأمن إلى الشرق الأوسط. وقالت إن ما

من طريقة يمكن أن تحتفل بها الأمم المتحدة بمرور ٥٠ سنة على إنشائها أفضل من أن تعيد إلى اللاجئين الفلسطينيين حقهم المشروع في الحياة الطبيعية.

١٠ - واستطردت تقول إنه في حين تثني بوتسوانا على الوكالة لما تبذله من جهود في ظروف بالغة الصعوبة ومع القيود الإضافية الناجمة عن العجز المالي الذي أضعفها في السنوات الأخيرة، فإنها تتطلع بلهفة إلى توقف الأعمال القتالية تماما في الشرق الأوسط. وقالت إن الكلمات الواردة في دستور اليونسكو تنطبق بصورة خاصة على عملية السلام في الشرق الأوسط: "... حيث أن الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس أيضا يجب أن تقام دفاعات السلام".

١١ - السيد أبو النصر (المراقب الدائم لجامعة الدول العربية): تكلم عن الخطوات الهامة التي تحققت نحو إحلال السلام في المنطقة، وأشار إلى أن القرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية قد نبهت إلى خطورة الآثار المترتبة على أسلوب المماطلة الذي تتبعه إسرائيل إزاء تنفيذ التزاماتها وفقا لإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وضرورة احترام المواعيد المحددة، وكذلك الاتفاق المتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الحكم الذاتي. وأشار إلى أن المجلس طالب جميع الدول بتقديم كل ما تستطيع من دعم مادي وسياسي للشعب الفلسطيني ومؤسساته، وأكد مجددا قراراته السابقة المتعلقة بالدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل، باعتبار ذلك إخلالا بقرارات المجموعة الدولية وبما تم الاتفاق عليه من خطوات بين إسرائيل وفلسطين في هذا الشأن. وقال في هذا الصدد إن من الضروري معالجة قضية القدس الهامة على النحو الذي يرضي جميع الأطراف المعنية. ومضى يقول إن مجلس جامعة الدول العربية دعا في قراراته الأخيرة إلى تقديم كل الدعم إلى الوكالة، مذكرا بالمسؤولية الدولية تجاه تلك المشكلة، ومطالبا بضرورة استمرار عمل الوكالة وتمديد ولايتها إلى أن تُحل قضية اللاجئين الفسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). كما ناشد جميع الدول، بما في ذلك الدول العربية، أن تزيد مساهماتها للوكالة.

١٢ - ومضى يقول إنه يجب مع ذلك أن نضع في الاعتبار أن الطريق ما زال طويلا نحو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل، كما يجب أن نعترف بأن ما تحقق من خطوات، رغم أهميتها، إلا أنها ما زالت محدودة الأثر، خاصة على أحوال اللاجئين الفلسطينيين، بل لقد نشأت عقبات جديدة لا بد من العمل على تذليلها بالاستفادة من خبرة الوكالة وعملها لسنوات طويلة في هذا المجال. وأضاف أنه يتعين بالتالي التصدي لأي محاولة للمساس باستمرار عمل الوكالة أو تقليص خدماتها، لما سيؤدي إليه ذلك من انعكاسات سلبية وخطيرة على عملية السلام. وشدد في هذا السياق على الأهمية الخاصة للملاحظات الختامية الواردة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ من تقرير الفريق العامل المعني بتمويل الوكالة (A/50/491). وبعد أن أشار إلى ما ورد في التقرير من تطورات في مختلف البرامج التي تديرها الوكالة، وجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٣٥/٤٩ زاي بشأن جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين، وأعرب عن أمله في تنفيذ ذلك القرار في أقرب فرصة ممكنة. كما أعرب عن القلق من عدم تمكن الوكالة من إنجاز بعض أنشطتها العادية إلا من خلال السحب من احتياطيات رأسمالها، واستمرار العجز في ميزانيتها، وكذلك الأثر التراكمي السلبي المترتب

على تدابير التقشف التي أجبرت الوكالة على اتخاذها سنة بعد سنة. وأعرب كذلك عن تأييده للتحذير الوارد في الوثيقة A/50/491 من أن أي نقص في موارد الوكالة أو عملها سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على عملية السلام، خاصة وأن الوكالة تعتبر عنصر استقرار في المنطقة ما دامت مشكلة اللاجئين لم تحل.

١٣ - وأشار كذلك إلى الآثار السلبية التي تتعرض لها أعمال الوكالة نتيجة استمرار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، من قبيل ما ورد في الفقرة ٣٦ من الوثيقة A/50/13، والتي تواصلت بصورة تتنافى مع ما تم الاتفاق عليه، ومع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وأعرب كذلك عن أمله في أن تندد اللجنة بأعمال إسرائيل، وأن تلفت النظر إلى ما سيؤدي إليه استمرار هذه الممارسات القمعية من آثار على عملية السلام.

١٤ - واختتم كلمته بالثناء على جهود الوكالة والسلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، مؤكدا استعداد جامعة الدول العربية لمواصلة التعاون مع الوكالة في مهامها التي تعتبر عنصرا حيويا وأساسيا في دعم مساعي السلام الحالية.

١٥ - السيد سانتابوترا (تايلند): قال إن الوكالة تعد من بين أكثر أجهزة الأمم المتحدة مدعاة للإعجاب، حيث تواصل عملها في إرساء الأساس لسلام دائم في الشرق الأوسط. وأضاف أن من المشجع ملاحظة عدد التطورات الإيجابية التي استجدت منذ توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في عام ١٩٩٣، مع إبرام اتفاقات لاحقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبين إسرائيل والأردن. وقال إنه من المفارقات أنه في حين تمضي العملية السياسية قدما بصورة ناجحة، فإن مسألة إعادة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تخلق مشكلة لاجئين أكبر حجما. وأكد أنه في هذا الوقت الحاسم، لا بد وأن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعمها للوكالة وأن تزيد من الموارد المقدمة لها. وقال إن تايلند ترى من المناسب نقل مقر الوكالة إلى قطاع غزة، حيث سيكون بمقدورها أن تلبي احتياجات اللاجئين الفلسطينيين على نحو سريع، وحيث سيكون بمقدورها أن تعزز عملية السلام.

١٦ - ومضى يقول إن تايلند تدرك تماما محنة اللاجئين والمشردين، وتُقر تماما بضرورة توفير الموارد اللازمة للوكالة؛ ولذلك فقد زادت مساهمتها في الوكالة إلى أكثر من الضعف في عام ١٩٩٥. واختتم كلمته بقوله إن تايلند ستواصل تقديم دعمها الكامل للوكالة إلى أن يأتي الوقت الذي يتحقق فيه السلام وتتمكن فيه الإدارة الفلسطينية الجديدة من الوفاء باحتياجات مواطنيها.

١٧ - تولى رئاسة الجلسة السيد هولوهان (ايرلندا)، نائب الرئيس.

١٨ - السيد يوغالينغام (ماليزيا): انضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن التقدير لما تبذله الوكالة من جهود بارزة في كافة مجالات عملها. وأعرب عن سروره لقيام الوكالة بتوسيع برنامجها لتنفيذ السلام ليشمل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. كما رحب بما يجري في إطار المرحلة الثانية من البرنامج من تعاون وثيق بين الوكالة والسلطة الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار. وأعرب عن تأييده لنقل مقر الوكالة من فيينا إلى غزة، وهو الأمر الذي كان التقدم فيه بطيئا للأسف. وأعرب عن قلقه لاستمرار تدخل السطات الإسرائيلية في عمليات الوكالة خلال الفترة التي يغطيها تقرير المفوض العام، ودعا إسرائيل، بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال، إلى أن تفي بالتزاماتها وأن تتعاون مع الوكالة تماما. وأعرب عن انزعاجه من استمرار القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التحركات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أنها لن تؤدي إلا إلى تفاقم المصاعب الاقتصادية التي تواجه الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة. وأعرب عن بالغ أسفه لاعتزام الحكومة الإسرائيلية استخدام الأراضي الفلسطينية المصادرة في إسكان المستوطنين الإسرائيليين، ولقيام السلطات الإسرائيلية بنسف المنازل غير المصرح بها في الضفة الغربية.

١٩ - واستطرد يقول إن وفده ينضم إلى توافق الآراء الذي مؤداه أنه لا ينبغي فرض أي حد زمني على وجود الوكالة، وأن نقل عملياتها في نهاية المطاف إلى السلطة الفلسطينية ينبغي أن يتم بناء على طلب السلطة عندما تسمح بذلك الأوضاع السياسة والاقتصادية. وقال إن العجز المالي الذي تواجهه الوكالة لا يهدد رفاهية الفلسطينيين فحسب، وإنما يهدد أيضا عملية السلام ذاتها. وأضاف أن ماليزيا ستظل تسهم، في حدود قدراتها، في الوكالة، وأعرب عن أمله في أن تزيد الدول الأعضاء ذات الإمكانيات المالية من مساهماتها. واختتم كلمته بقوله إن وفده متفائل بأن السلام سرعان ما سيصبح واقعا في الأراضي المحتلة، بما يتيح للشعب الفلسطيني أن يرسم مستقبله في وطنه.

٢٠ - السيد زانغ وانهاي (الصين): قال إن حكومته تهتم اهتماما بالغا بعملية السلام في الشرق الأوسط، وترحب بما يُحرز فيها من تقدم مستمر، على أمل أن تتوصل الأطراف المعنية إلى حل دائم من خلال التفاوض.

٢١ - وأضاف أن تقرير المفوض العام (A/50/13) يبين أن عدد اللاجئين الفلسطينيين كان يتزايد بصورة مطردة على مدار العقود الثلاثة الماضية، مما يجعل قضية اللاجئين واقعا يتسم بالإلحاح. وأشار إلى تغير الحالة في المناطق التي تعمل فيها الوكالة، وإلى أن الوكالة قد تضطر إلى توسيع دورها، حسب التطورات. وقال إنها قد بذلت قدرا كبيرا من الجهود المفيدة في قطاعات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية في ظل ظروف صعبة، وأن موظفيها الملتزمين قد ساعدوا اللاجئين الفلسطينيين مساعدات كبيرة. واختتم كلمته بقوله إن الصين ستواصل في حدود قدراتها مساعدة الوكالة، وأعرب عن أمله في أن تؤدي مساهمات جميع البلدان المانحة إلى تمكينها من التغلب على مصاعبها المالية الحالية.

٢٢ - السيد حمدان (لبنان): قال إنه في إطار السعي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، لا بد من معالجة مشاكل اللاجئين الفلسطينيين في أنحاء المنطقة. وأشار إلى أن خدمات الوكالة ستظل مطلوبة لفترة طويلة قادمة؛ وأن مجرد مناقشة وضع حد زمني لوجودها سيعطي انطباعا خاطئا للبلدان المانحة وسط الضغوط المالية التي تمر بها الوكالة. وقال إنه إلى أن يتحقق للاجئين حقهم المعترف به في العودة، فإنهم سيظلون يعتمدون على مساعدات الإغاثة والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تقدمها الوكالة.

٢٣ - ومضى يقول إن الشعب اللبناني قد دفع الكثير من حياته وأمنه وممتلكاته من أجل القضية الفلسطينية، التي كانت تمثل جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. وأشار إلى أن الشعب اللبناني يؤمن بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، ويرفض بالإجماع أي محاولة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان - وأن ذلك موقف ثابت متضمن في الدستور اللبناني وفي اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩. وأضاف أن حكومته شرعت، ضمن سياستها لإعادة الحياة إلى طبيعتها في البلد، في برنامج واسع لإعادة المشردين الفلسطينيين، فيما يُعد جهدا وطنيا يتطلب قدرا كبيرا من الدعم المالي. ولذلك، فإنها توجه نداء من أجل تقديم مساهمات إضافية لما تقوم به الوكالة في لبنان من برامج متواصلة ذات صلة بالحالات الطارئة ومن برامج خاصة. وقال إن لبنان نفسه يتعهد بمواصلة التعاون والتنسيق مع الوكالة في البلد.

٢٤ - واختتم كلمته بقوله إن وفده يكرر الإعراب عن تحفظه على نقل مقر الوكالة إلى قطاع غزة، لأنه يعتقد أن نقله إلى منطقة خاضعة للاحتلال الإسرائيلي لا يمكن إلا أن يعرقل أنشطة الوكالة.

٢٥ - استأنف السيد موثاورا (كينيا) رئاسة الجلسة.

٢٦ - السيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن الأمل في أن تتطور عمليات الوكالة وأن تتوسع برامجها من أجل تقديم العون للشعب الفلسطيني، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٤٠/٤٨. وقال إن الوضع الجديد في المنطقة يستوجب زيادة ومضاعفة المساعدات المقدمة إلى الوكالة من الدول المانحة ومن منظومة الأمم المتحدة. ومضى يقول إن الحل العادل والدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، التي استمرت بسبب عدم التزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بهذا الأمر، إنما يتمثل في إنهاء حالتهم كلاجئين، وبالتالي تأمين عودتهم إلى وطنهم، باعتبار ذلك حقا مطلقا وغير مشروط. وأعرب عن قلقه العميق لما تواجهه أعمال الوكالة من مضايقات من قبل السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وأعرب عن أمله في أن ترفع إسرائيل كل القيود المفروضة على عمل الوكالة لتمكينها من أداء مهامها الإنسانية. واختتم كلمته بقوله إنه في ظل التطورات الإيجابية التي طرأت على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، يأمل بلده في أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الثابتة المتمثلة في حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف؛ وحق عودة اللاجئين إلى ديارهم استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية.

٢٧ - السيدة كارايانيديز (استراليا): قالت، مرحبة بالتقدم الهائل الذي أحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ الدورة السابقة للجمعية العامة، ان الاتفاق المؤقت بشأن توسيع نطاق الحكم الذاتي للفلسطينيين المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ يرجع الفضل فيه إلى رؤية وعزم كلا الجانبين اللذين سيظهران دون شك عزما مماثلا لإنجاح الاتفاق.

٢٨ - واسترسلت قائلة إنه يجب، لكي تتوطد جذور السلام، أن تحدث تنمية اقتصادية وأن يطرأ تحسن على نوعية حياة الفلسطينيين العاديين. والعمل الذي تضطلع به وكالة الأونروا في هذا المجال له أهمية حيوية. ولقد كان عملها الاجتماعي والإنساني عاملا هاما في المساعدة على الحد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية داخل الأراضي المحتلة وفي غيرها من الأماكن في المنطقة، وهي ضغوط يمكن أن تزيد التوترات السياسية في المنطقة ومن ثم ينبغي تمديد ولاية الوكالة.

٢٩ - وأردفت قائلة إنه يسعد استراليا أن وكالة الأونروا تتعاون على نحو فعال مع السلطة الفلسطينية. وستشكل الخبرة الفنية للوكالة رصيدا هاما في بناء المؤسسات اللازمة، وستستجيب دون شك على نحو مبتكر وفعال لطلبات وتحديات الحكم الذاتي الفلسطيني المتوسع. وأكدت أن وفدها على ثقة أيضا من إمكانية حل المشاكل الناجمة عن القيود المفروضة على الحركة في قطاع غزة حتى تتمكن الوكالة من الاضطلاع بمهامها.

٣٠ - وأردفت قائلة إن استراليا تؤيد نقل مقر الأونروا إلى قطاع غزة للتدليل على التزام المجتمع الدولي بعملية السلام وكذلك بسبب الفوائد التي ستعود على قطاع غزة، بيد أنه يجب اتخاذ خطوات لكفالة الحفاظ على الكفاءة التشغيلية للوكالة.

٣١ - وأضافت قائلة إن استراليا تدعو كل الدول الأعضاء إلى تدعيم السجل الواضح لإنجازات الوكالة التي حققتها في ظروف صعبة وذلك بتوفير دعم مالي كاف لها. وذكرت أن حكومتها من المساهمين الرئيسيين في ميزانية مشاريع الأونروا، بل وأنها استطاعت أن تزيد مساهمتها للوكالة.

٣٢ - السيد كسار (مالطة): قال إن الانفراج في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة التوقيع على اتفاقات أيلول/سبتمبر، يدعو إلى إعادة تقييم الأنشطة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. ويمكن أن تقترن الآن مسألة اللاجئين برؤية طويلة الأمد للأمن والاستقرار في المنطقة. والأونروا، التي كانت فعالة في التخفيف من معاناة السكان ومشاكلهم منذ سنوات عديدة، تعد اليوم شريكا نشطا في السعي إلى حل قابل للدوام لإحدى مشاكل اللاجئين التي يعاني منها المجتمع الدولي منذ زمن طويل. وتتضمن الوثيقة A/50/13 إشارة إلى إدراك الوكالة للدور المزدوج الذي تضطلع به بوصفها وكالة إغاثة وبوصفها، بنفس القدر من الأهمية، جهة محورية، في مساعدة المجتمع الفلسطيني على بناء نفسه والتطور وإقامة الهياكل الأساسية اللازمة.

٣٣ - واسترسل قائلا إن عمل الوكالة يظل لازما بل حاسما إلى أن يتم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين داخل الإطار العالمي لعملية السلام، ولقد كانت أنشطة الوكالة في القطاع الصحي جديرة بالملاحظة لما تتميز به من نجاح مفرط في مجال الخدمات الصحية والبرامج الرامية إلى حل مشاكل محددة وملحة. وإلى جانب توفير المساعدة في حالات الطوارئ، تشجع أنشطتها الغوثية والاجتماعية الأعمال المدرة للدخل من خلال منح الصناعات الصغيرة رؤوس أموال؛ وتقدم المساعدة إلى المجموعات الضعيفة وتمكنها، في نفس الوقت، من أن توفر لنفسها سبل الحماية والعيش، والتعليم، الذي يعتبر الأداة الأكثر حيوية وفائدة لتحقيق التنمية في مجتمع ما، هو القطاع الذي يكرس له الجزء الأكبر من موارد الأونروا، ويتضح من البرامج التدريبية التي توفرها الوكالة وجود رؤية عملية فيما يتعلق بكيفية بناء مستقبل مستدام. وتعد البرامج الخاصة بالمجموعات الضعيفة، ومن قبيلها مجموعات النساء والأطفال المعوقين، برامج نموذجية. وقد اضطلعت الوكالة أيضا بدور أساسي في توفير سبل العيش للاجئين الذين عادوا إلى قطاع غزة في أعقاب التوقيع على اتفاق القاهرة في عام ١٩٩٤. غير أن الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين في الأونروا قد أرهقت مواردها، ويتضح من قدرة الوكالة على تدبير أمورها رغم ذلك مدى ما تتسم به تكاليفها من فعالية. بيد أن نقص الموارد يمكن أن يقضي على الآمال التي عززها التزام الأطراف.

٣٤ - وأردف قائلا إن أفضل ضمان للانتقال السلمي هو بناء مجتمع يعتمد على نفسه، ولا يزال التعاون يشكل عنصرا أساسيا في تحديد خط السير المقبل، ومن جهة أخرى، رغم العلاقات الجيدة القائمة بين الوكالة وحكومة اسرائيل والتناقص الأخير في الأحداث المتعلقة بموظفي الوكالة وممتلكاتها، مما يثير قلقا مشروعا أن عملياتها، وفقا للمفوض العام، لم تكن في يوم ما معوّقة كما هي الآن. ويعد التزام الأطراف المعنية المستمر بكل جوانب الحل الدائم والسلمي أمرا أساسيا، وبخاصة نظرا لنقل مقر الأونروا من فيينا إلى قطاع غزة.

٣٥ - السيد رحيم (بنغلاديش): قال إن دور الأونروا يتغير وفقا للتقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط، ويسعد وفده أن يلاحظ مستوى التعاون الوثيق بين الوكالة والسلطة الفلسطينية التي ستتولى في نهاية المطاف القيام بأعمالها. وحتى ذلك الحين، تستحق الأونروا أن يستمر تقديم الدعم لها في توفير سبل العيش للاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم ٣,٢ مليون لاجئ. والعديد من المستفيدين من الوكالة هم من الجيل الثاني للاجئين الذين تلبي المنظمة احتياجاتهم على نحو واف، ولكن ليس بدون صعوبة، نظرا لعدم وجود موارد كافية. ومن الجدير بالذكر أن الوكالة هي ثاني أكبر جهة توظيف بعد الحكومة المحلية، حيث أن ٩٩ في المائة من موظفيها هم من السكان الفلسطينيين. وتشمل أنشطتها الآن مجموعة واسعة النطاق من المجالات هي: التعليم الأساسي، والتدريب، والرعاية الصحية، بما في ذلك تحصين الأطفال ضد الأمراض وتنظيم الأسرة، والرعاية قبل الولادة وبعدها، وخدمات الرعاية الاجتماعية للنساء والشباب والمعوقين. وتدير الوكالة ٦٤٤ مدرسة يبلغ عدد الطلبة المسجلين فيها ٠٠٠ ٤٠٠ طالب، وإسهامها في مجال التعليم العالي جدير بالثناء بنفس القدر.

٣٦ - وأضاف يقول إنه بمجرد أن يبدأ العمل على نحو كامل في المقر الجديد للأونروا في قطاع غزة، ستتمكن الوكالة من مساعدة السلطة الفلسطينية والسكان بصورة أكثر فعالية. بيد أن اسرائيل ينبغي أن تتوقف عن مضايقة موظفي الوكالة في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وتأمل بنغلاديش أن تبلغ عملية السلام في الشرق الأوسط نهايتها بحيث يمكن الاستغناء عن عمل الوكالة. وبالطبع، يجب أن يكون للفلسطينيين أنفسهم قول فيما يتعلق بمستقبل الأونروا.

٣٧ - السيد بيونغ هيون لي (جمهورية كوريا): قال إن عدة أحداث بارزة قد أدت في السنوات الأخيرة إلى إقامة إطار لبناء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، بل إن اتفاق ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ المؤقت بين الفلسطينيين واسرائيل قد جعل الأطراف أقرب إلى توطيد أركان عملية السلام.

٣٨ - وأردف قائلا إن الأونروا تحافظ على التزامها بالتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية في مواجهة تحديات متزايدة، وقد أنشأت بنجاح آليات للتنسيق مع قطاعات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وتؤيد جمهورية كوريا برنامج تطبيق السلام. وبفضل اسراتيجية مخططة جيدا وشاملة، أسهمت الوكالة على نحو حاسم وملحوظ في تحسين الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم القيود المالية التي عانت منها في السنوات الأخيرة، كما لبت الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني مثل الأغذية والدواء، وكذلك الاحتياجات الطويلة الأمد في مجالي التعليم والصحة البيئية. وسيعزز نقل مقر الأونروا التنسيق بينها وبين السلطة الفلسطينية. وينبغي أن ينفذ هذا النقل بالتشاور الوثيق مع السلطة الفلسطينية وبناء على رغبتها. وينبغي أيضا تناول مسألة تجديد ولاية الأونروا خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٣٩ - واسترسل قائلا إنه من الأهمية البالغة أن ينجح الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وتقدم جمهورية كوريا، اعترافا منها بأهمية المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني، مساعدة للشعب الفلسطيني في مجال مشروعات إعادة التأهيل خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨ تبلغ قيمتها ١٢ مليون دولار بالإضافة إلى مساهمتها السنوية النقدية للأونروا. وهي تؤيد أيضا إيجاد تسوية سياسية في الشرق الأوسط على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٤٠ - السيد بورنومو (اندونيسيا): قال، مشيرا إلى أن نقل مقر الأونروا من فيينا إلى قطاع غزة يوضح التزام الأمم المتحدة بعملية السلام في المنطقة ويكفل تحقيق فعالية الوكالة، أن توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل مناطق كبيرة من الضفة الغربية، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة وغير ذلك من الترتيبات البارزة، يبشر ببدء حقبة جديدة. ويأمل وفده أن يتحقق تقدم في المسارات الأخرى للمفاوضات العربية الاسرائيلية في وقت واحد وأن يفضي هذا التقدم إلى تسوية شاملة عادلة ودائمة.

٤١ - وأضاف يقول إنه في المرحلة الحرجة الراهنة من عملية السلام، وإلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي لمشاكل اللاجئين، من الأهمية بمكان أن تواصل الأونروا خدماتها القائمة وأن تضطلع بدور أكبر في

تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. والتعاون الممتاز بين الوكالة والسلطة الفلسطينية الوليدة في شتى القطاعات الاجتماعية أمر مشجع، وينبغي أن تكون الخبرة الميدانية الطويلة للأونروا موردا قيما تستفيد منه هذه السلطة.

٤٢ - وأردف قائلا إن برنامج الوكالة الجدير بالثناء فيما يتعلق بتطبيق السلام يهدف إلى سرعة تنمية الهياكل الأساسية، والنهوض بالقطاع الخاص الفلسطيني من خلال المبادرات المدرة للدخل التي ستلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني على الأمد الطويل، وفي قطاع غزة أيضا، حيث أدت عقود الصراع إلى معاناة اللاجئين والمشردين معاناة هائلة، بذلت الأونروا جهدا لتحسين الهياكل الأساسية والاضطلاع بمشروعات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

٤٣ - واستطرد قائلا إن اندونيسيا ستقدم مساهمة للأونروا وتدعم الشعب الفلسطيني إذ يبدأ السير على طريق بناء دولته.

٤٤ - السيد عبد الرحمن (مصر): قال إن المجتمع الدولي كان يأمل دائما في إيجاد حل شامل وعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، وأن يتم بالتالي الاستغناء عن الأونروا. ورغم التفاؤل المتزايد الذي أثاره التقدم المحرز في عملية السلام في المرحلة الراهنة، فإن هذا التقدم قد زاد من الحاجة إلى خدمات الوكالة لمساعدة الشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية الراهنة. وفضلا عن ذلك، فبغية دعم التوجه نحو السلام في الأراضي المحلتة، كان على الأونروا أن تتكيف مع التحديات والأهداف الجديدة الناشئة، مع مواصلة برامجها الحيوية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار إلى الفوائد التي يمكن أن تجنيها السلطة الفلسطينية من الخبرة الواسعة النطاق للأونروا، وأشاد بالإنجازات التي حققتها الوكالة خلال المرحلة الأولى من برنامج تطبيق السلام، وبالاستجابة السريعة للدول المانحة في هذا الصدد.

٤٥ - وقال، مشيرا إلى تأكيد المشاركين بإجماع الأصوات في اجتماع اللجنة الاستشارية المعقود في آذار/مارس ١٩٩٥ على الحاجة إلى مواصلة خدمات الأونروا إلى أن يتم إيجاد حل سياسي لمشكلة اللاجئين، إنه يتفق مع الرأي القائل بأن من السابق لأوانه وضع حدود زمنية لوجود الأونروا وأنه واثق من أن الجمعية العامة سوف تجدد ولاية الوكالة لفترة ثلاث سنوات أخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يترجم الاعتراف الدولي بدورها إلى مزيد من المساهمات في الميزانية العامة التي ما زالت تعاني من عجز.

٤٦ - وأعرب عن ترحيبه بالتطورات الإيجابية الناجمة عن الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وقال إنه على يقين من أن المأساة الفلسطينية ستنتهي بمجرد الانتهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي. وأعرب عن أمله في أن يكون التقرير المقبل للمفوض العام خاليا من أية تجاوزات إسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني، بحيث يتحول التقرير إلى شهادة إيجابية بالفوائد التي يمكن أن تنجم عن عملية السلام. ومن هذا المنطلق، تمثل مشروعات القرارات الخاصة بالأونروا فرصة متاحة من أجل مواصلة الجهود لكي يتم

التوصل إلى توافق للآراء حولها، خاصة وأن هناك اعترافا دوليا بأهمية الأونروا في دعم عملية السلام. وأعرب عن أمله في أن تعكس مواقف كل الأطراف المناخ الجديد الذي نجم عن التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون تركيز الاهتمام على الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب استمرار دور الوكالة الحيوي في مساعدة بقية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ودول أخرى؛ ذلك أن عدم تلبية احتياجاتهم الأساسية يمكن أن يؤثر سلبا على التأييد لعملية السلام ناهيك عن الظروف المعيشية لهؤلاء اللاجئين الذين يلتزم المجتمع الدولي بواجب إنساني نحوهم. وأعرب عن أمله في أن يسهم دور الأونروا في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالتعاون الإقليمي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مساهمة فعالة في إيجاد حل دائم وفي تنفيذ هذا الحل. وقال إنه يجري السير الآن على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف المرجو من إنشاء الوكالة في إطار تسوية سلمية تضمن للشعب الفلسطيني كله حقوقه الوطنية المشروعة.

٤٧ - السيد الحسان (عمان): قال إنه على الرغم مما يتعرض له عالمنا اليوم من متغيرات واسعة النطاق، من الأهمية البالغة أن تواصل الأونروا العمل بوصفها رمزا للالتزام المستمر للمجتمع الدولي بتوفير المساعدة للاجئين الفلسطينيين وكعنصر رئيسي في النهوض بالسلام.

٤٨ - وأضاف قائلا إن المنظمة قد تمكنت من إثبات وجودها على مر السنين رغم القيود التي تتعرض لها. وبعد التوقيع على اتفاقات السلام، يمكن لهذه الوكالة أن تقوم بدور إنساني في إطار الحالة الصعبة التي تعيشها السلطة الفلسطينية. فالموارد الشحيحة المتوفرة لديها لا تفي بالاحتياجات الأساسية لشعب تعرض لاحتلال تعدى نصف قرن عانى خلاله من أشد صنوف القهر والتشريد والهدر لمقوماته. ونظرا للخبرة التي اكتسبتها الوكالة واكتسبها موظفوها في التعامل مع أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تأمل عمان أن يتواصل هذا الدور، بل ويتعزز إلى حين التوصل إلى تسوية مسألة اللاجئين بشكل نهائي.

٤٩ - واسترسل قائلا إن تقرير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا (A/50/491) يعطي صورة قاتمة للوضع المالي الحرج للوكالة. ورغم التدابير التقشفية التي اتخذت وإلغاء أو تقليص عدد من البرامج الأساسية، تظل المشكلة المالية قائمة، ولا يمكن حلها إلا من خلال التزام دولي باستمرار الدعم المالي لبرامج الأونروا، خاصة في وقت يشهد تطورات حيوية في الشرق الأوسط. وإسرائيل لا يمكنها التملص من هذه المسؤوليات التاريخية التي تفرضها الحالة والاتفاقات الدولية التي تحكم وضع اللاجئين.

٥٠ - واستطرد قائلا إنه قد حدثت تغيرات إيجابية في الشرق الأوسط صوب إيجاد مناخ ملائم لحسم القضايا المتعلقة بالصراع في المنطقة. وترى عمان أن بحث قضية اللاجئين بشكل عملي يعد من المسائل الجوهرية لإقامة صرح سلام دائم في المنطقة يفضي إلى تصحيح مساوئ الماضي ويضمن مصالح الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في العودة إلى أرضه.

٥١ - وأردف قائلا إن حل قضية الأرض مرهون بإيجاد حل لقضية الشعب. واللاجئون الفلسطينيون، في داخل فلسطين وخارجها، هم جزء من الشعب الفلسطيني، وحل مسألة اللاجئين هو خطوة في الاتجاه الصحيح لحل قضية الشعب. وقضية الشرق الأوسط تتطلب ما هو أعمق وأبعد من أنصاف الحلول، لكونها قامت على قضايا عادلة وطلبات عادلة مدعمة بالشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة المؤكدة على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من العودة إلى أرضه.

٥٢ - واسترسل قائلا إن تقرير المفوض العام يوضح أن عملية السلام كان لها انعكاس إيجابي على الفلسطينيين، وعلى موقف وسلوك السلطات الاسرائيلية في تعاملها مع موظفي الوكالة، ومع ذلك، لم تتغير أمور كثيرة، فلا تزال هناك قيود على عودة اللاجئين إلى ديارهم وعلى اتصالهم بذويهم في الأراضي المحتلة. وتواصل عمان تأييدها لعملية السلام، وتحث على إجراء بحث دقيق وعملي لكل القضايا ذات الصلة لإيجاد تسوية نهائية عادلة ترعى حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

٥٣ - السيد تركمان (المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): شكر اللجنة على العبارات المؤيدة له وللوكالة الهامة التي يمثلها. وردا على الاقتراحات التي تقدم بها ممثل اليابان في الجلسة السابقة فيما يتعلق بتحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية، قال إنه يوجد بالفعل تنسيق جيد للغاية بين الأونروا وممثلي السلطة الفلسطينية. واتخذ الأمين العام خطوات بالفعل لزيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية. ويشدد القرار ٣٥/٤٩ على أهمية تعيين منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة وتنسيق الأنشطة في شتى الأراضي المحتلة. وقد عين الأمين العام منسقا خاصا وتوجد عدة آليات للتنسيق، من قبيلها لجنة الاتصال المخصصة، والفريق الاستشاري للبنك الدولي، واللجان المحلية لتنسيق المعونة في غزة. ومن ثم، يوجد بالفعل تنسيق كاف في المنطقة؛ ومع ذلك، إذا كان الدافع وراء اقتراح اليابان دافعا سياسيا القصد منه هو التعجيل بنقل المسؤولية من الأونروا إلى السلطة الفلسطينية، فإنه سيمتنع عن التعقيب.

٥٤ - وردا على ملاحظة أخرى لممثل اليابان في الجلسة السابقة، قال المفوض العام إن المهمة الأساسية للأنروا لا تتمثل في توفير المساعدة في حد ذاتها، بل في العمل على تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء المدارس وتوفير التعليم وإقامة المراكز الصحية والأنشطة المدرة للدخل ومشروعات لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة أكثرهم فقرا. وإذا تخلت الأونروا عن هذه الأنشطة، لن تكون هناك حاجة حقيقة لوجود الوكالة. ويذكر القرار ٣٥/٤٩ أن من الضروري أن تسهم الأونروا في تنمية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة. وتقوم الأونروا بتنفيذ هذه الولاية بدلا من العمل على إقامة مشروعات طويلة الأجل لبناء الهياكل الأساسية مثل الموانئ ومحطات الطاقة الكهربائية، لكي تحقق فوائد سريعة للفلسطينيين في مجالَي الهيكل الاجتماعي والتوظيف.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٣٢ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٣

البند ٩٢ من جدول الأعمال: الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

٥٥ - الرئيس: أعلن أنه يعتبر، بعد التشاور، أن اللجنة ترغب في تأجيل مناقشة البند ٩٢ من جدول الأعمال إلى الجلسة القادمة.

٥٦ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: (الأقاليم غير المشمولة ضمن بنود أخرى في جدول الأعمال) (A/C.4/50/L.5/Rev.1، A/C.4/50/L.6) (تابع)

٥٧ - السيد زهيد (المغرب): أعرب، متكلما عن نقطة نظام بشأن مشروع القرار المتعلق بالصحراء الغربية، عن قلقه لكون الصيغة المنقحة من المشروع (A/C.4/50/L.5/Rev.1) لم تكن متاحة إلا لعدد قليل من الأيام وأنه لم يكن هناك وقت كاف ليناقش وفده التعديلات مع مقدمي المشروع الآخرين.

٥٨ - السيد سفيان (الجزائر): قال متكلما عن نقطة نظام إن المناقشة بشأن الصحراء الغربية قد اختتمت وإنه ينبغي أن يتدخل الرئيس لمنع إعادة فتح المناقشة.

٥٩ - الرئيس: قال إنه رغم اختتام المناقشة بشأن المسألة، فإن القرار لا يزال مطروحا.

٦٠ - السيد زهيد (المغرب): قال إنه يرغب ببساطة في توضيح طلب وفده فيما يتعلق بتأجيل مناقشة القرار حتى الأسبوع التالي. فالمغرب لم تُستشر بشأن بعض الفقرات الجديدة في القرار، ولا يمكن بالتالي أن يقال إن نص القرار يمثل توافقا في الآراء. وبغية التوصل حقا إلى نص بتوافق الآراء، تحتاج المغرب إلى وقت لكي تناقش النص مع مقدمي المشروع الآخرين.

٦١ - الرئيس: قال إنه نظرا لطلب المغرب، فإنه سيتشاور مع أعضاء مكتب اللجنة والأطراف المعنية وإنه سيبلغ اللجنة بالنتيجة التي يتوصل إليها في الجلسة القادمة.

٦٢ - السيد والاس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.4/50/L.6 يتضمن تغيرا أساسيا في موقف الأمم المتحدة من الأقاليم الاثني عشر التي يتناولها القرار الجامع، واقترح تأجيل مناقشة القرار حتى يوم الجمعة الموافق ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على الأقل.

٦٣ - الرئيس: قال إنه سينظر في هذا الاقتراح ويتشاور مع أعضاء مكتب اللجنة ثم يبلغ اللجنة قراره في الجلسة القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥